كفاءة مشاركة الاقتصاد الجزائري في التجارة الدولية وتنافسيته

The efficiency of the participation of the Algerian economy in international trade and its competitiveness

د. فريدة لرقط

جامعة سطيف1-

farida.larguet@univ-setif.dz

تاريخ الإرسال: 2017/07/02 **تاريخ القبول: 2018/02/28** **تاريخ النشر: 2018/12/31**

الملخص:

إن تنافسية الدول في الأسواق الدولية تعبّر عن قدرتها على إنتاج وتصدير المنتجات الأكثر دينامكية، وترتبط هذه الأخيرة بالكثافة التكنولوجية لها. تلخّص منظمة الأمم المتحدة ذلك في مؤشر " الأداء الصناعي التنافسي " والذي يقيس الهيكل التكنولوجي للقيمة المضافة الصناعية وللصادرات الصناعية.

إن تحليل مؤشرات كفاءة مشاركة الاقتصاد الجزائري في الأسواق الدولية أظهر ارتباطه بإنتاج وتصدير المحروقات، انعكس ذلك على ضعف مساهمة الأنشطة التكنولوجية في القيمة المضافة الصناعية، ومنه في الصادرات التكنولوجية. إن تحسين مستوى أداء الاقتصاد الجزائري في الأسواق الدولية وتنافسيته لا يمكن أن يتحقق إلاّ بتحسين أداء القطاع الصناعي التحويلي، خاصة في الفروع التكنولوجية.

- **الكلمات الدالة:** الاقتصاد الجزائري، الاندماج في الاقتصاد العالمي، التنافسية
- **تصنيف JEL:** F17 F20 L60 L71 O14

Abstract:

The competitiveness of countries in the international markets reflects their ability to produce and export the most dynamic products that are associated with the technological density summarized by UNIDO as «the Competitive Industrial Performance Index". This index measures the technological structure of industries' added value and industrial exports.

Analysis of the efficiency of the Algerian economy has shown that it is dependent on hydrocarbon production and export. This has impacted negatively on the contribution of technology activities to the industrial added value and to the export of technological products. Improving the performance of the Algerian economy and its competitiveness can only be achieved by improving the performance of the industrial sector, particularly the technological branches.

- **Keywords**: Algerian economy, Integration in the global economy, Competitiveness
- **JEL classification** : F17 F20 L60 L71 O14

المؤلف المراسل: د.لرقط فريدة، الايميل: farida.**larguet@univ-setif.dz**

المقدمة:

إن الاستدلال على تنافسية الدول يستند إلى مؤشرات عديدة، قد تشترك أو تختلف فيها العديد من المنظمات الإقليمية والدولية وحتى الدراسات الأكاديمية. عند دراسة مشاركة البلدان في التجارة الدولية فإن كفاءة مشاركتها في الأسواق الدولية تصبح مؤشرا على تنافسيتها. ترتبط الكفاءة وبالتالي التنافسية بجانبين هما: القدرة على الإنتاج وتنويعه، خاصة في المنتجات ذات الكثافة التكنولوجية، وكذلك على اكتساب حصص سوقية أكبر فيها. تلخّص منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الكفاءة والتنافسية بمؤشر شامل هو" الأداء الصناعي التنافسي " والذي يعكس جودة التخصّص. إن دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري من هذا المنظور يفرض تتبع تطوّر كفاءة مشاركته في الأسواق الدولية، من خلال مؤشرات قدراته الإنتاجية والتصديرية في المنتجات الصناعية،خاصة التكنولوجية منها.

الإشكالية:

في ظل الطرح السابق، فإن الإشكالية المطروحة هي:"**ما هي القدرات الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد الجزائري، وهل هناك تطوّر في تلك القدرات؟ وبالتالي ما هي مكانته التنافسية في الأسواق الدولية؟**"

وبالتالي تتلخّص **فرضية البحث** في: رغم ضعف القطاع الصناعي الجزائري بشكل عام إلاّ أن هناك قدرات إنتاجية وتصديرية في بعض الصناعات، والتي يمكن أن تجعل الاقتصاد الجزائري يساهم بكفاءة في الأسواق الدولية ومنه يحسّن من تنافسيته.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى دراسة:

- كفاءة مشاركة الاقتصاد الجزائري في التجارة الدولية؛
- قدرات الاقتصاد الجزائري الإنتاجية والتصديرية؛
- تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

هيكل البحث:نتناول تفاصيل البحث في الهيكل التالي:

1-اتجاهات التجارة الدولية وكفاءة مشاركة وتنافسية مختلف المناطق

1-1التنافسية واتجاهات التجارة الدولية

1-2كفاءة مشاركة مختلف المناطق في التجارة الدولية وتنافسيتها

2- كفاءة مشاركة الاقتصاد الجزائري في التجارة الدولية وتنافسيته

2-1 كفاءة مشاركة الاقتصاد الجزائري في التجارة الدولية

2-2جودة تخصص الاقتصاد الجزائري

2-3الأداء الصناعي التنافسي للاقتصاد الجزائري

1- اتجاهات التجارة الدولية وكفاءة مشاركة مختلف المناطق

نسعى من خلال هذا المحور إلى توضيح الرابط بين التنافسية الدولية واتجاهات التجارة الدولية، فمفهوم التنافسية يركّز على القدرة على الإنتاج بكفاءة والتواجد في الأسواق الدولية، هذه الأخيرة التي تفرض التنافس بين الدول خاصة في المنتجات الأكثر دينامكية في التجارة الدولية.

1-1 التنافسية و اتجاهات التجارة الدولية: رغم أن التنافس بين الأمم لاحتلال مراكز أفضل يمكن أن يكون في الجانب المالي أو النقدي أو حتى الاجتماعي، إلاّ أنه يرتبط أكثر بالقدرة على التواجد في الأسواق الدولية، وبالتالي بالجانب التجاري ومنه الإنتاجي.

1-1-1التنافسية الدولية: إن البحث في مفهوم التنافسية يقودنا إلى عدة تعاريف، ويعود سبب وجود عدة تعاريف للتنافسية إلى اهتمام عدة جهات بها (منظمات مالية، نقدية، اقتصادية، اجتماعية، إنتاجية، وغيرها) وبالتالي تتبنى كل جهة مفهوما مختلفا للتنافسية يعكس اختلاف اهتماماتها ووجهة نظرها. من خلال القراءات المختلفة نجد أن هناك توجهين لمفهوم تنافسية الأمة:

أ- التوجّه الأول: ويركّز على الأداء الكلي للاقتصاد، من حيث السياسات الاقتصادية والمالية، توفّر وجودة البنية التحتية، مناخ الأعمال والاستثمار، القدرات التكنولوجية والابتكارية، الفساد والرشادة في الحكم، الديمقراطية والشفافية، وغيرها من العناصر التي تعتبر مؤشرات لقياس التنافسية. تُدرج بعض المنظمات الدولية والإقليمية في تقاريرها السنوية من بين مجموعة المؤشرات السابقة، مؤشرات محدّدة، ما يعبّر عن وجهة نظرها، مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وغيرها.

ب- التوجّه الثاني: ويركّز على الأداء الإنتاجي والتجاري للاقتصاد، أي على الأنشطة الإنتاجية، وبالتالي يهتم بالتنافسية في الأسواق المحلية والدولية، ومنه تصبح الحصة السوقية والإنتاجية العالية والقيمة المضافة العالية للأنشطة والقدرات التكنولوجية والبشرية وغيرها، من أهم مؤشرات قياس التنافسية. تهتم بهذا التوجّه أيضا الهيآت السابقة، ولكن بشكل خاص منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وكذلك عدد من الباحثين مثل (1990) .Porter, M. وهو التوجه الذي سنتبناه.

يوجد العديد من تعاريف التنافسية، إلاّ أننّا سنهتم فقط ببعضها والتي تركّز على الأنشطة الإنتاجية الصناعية وتحسين الأداء في الأسواق الدولية.

- **تعريف المجلس الأمريكي**"هي مقدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية".[1]

- **تعريف رئاسة لجنة التنافسية الصناعية الأمريكية**"تمثل قدرة الأمة في إطار سوق حرة وعادلة على إنتاج سلع وخدمات تستجيب لشروط الأسواق الدولية، بحيث تحافظ أو تحسّن الدخل الحقيقي لمواطنيها".[2]

- **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية**سنة2002 " هي قدرة البلدان على التواجد في الأسواق الدولية والمحلية بتطوير القطاعات والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي العالي".[3]

نجد أن التعاريف السابقة قد اشتركت في العناصر التالية:

-أن الحديث عن التنافسية يكون في إطار إنتاج الدول للسلع والخدمات، أي استخدامها لموارد طبيعية ومالية وبشرية وتكنولوجية وغيرها، ومنه كفاءتها في استخدام تلك الموارد؛

-أن كفاءة استخدام الموارد في حد ذاته لا تضع الدول موضع المقارنة، فلابد من وجود مكان تتنافس فيه وهي الأسواق الدولية، وهنا تتحدّد الحصص التي ستكسبها الدول ومركزها التنافسي حسب قدرتها على الاستجابة لشروط تلك الأسواق؛ كل ذلك من أجل تحقيق رفاهية المواطنين.

-ومنه فإن تنافسية اقتصاد ما، ترتبط بمحورين:[4]

- **المحور الأول:** الكفاءة الإنتاجية، أي تطوّر ونمو الإنتاجية والذي يؤدي إلى زيادة المداخيل ومنه رفاهية الأفراد، ويكون مصدر هذا النمو الإبداع التكنولوجي أو التحسّن في قدرات الموارد البشرية أو من تراكم المعارف والخبرات، إذ أن نمو الإنتاجية والقيمة المضافة العالية، هي من المؤشرات الأكثر استعمالا لتقييم كفاءة اقتصاد ما.
- **المحور الثاني:** الكفاءة التجارية، إذ أن المؤشرات المستعملة ترتبط بتطوّر هيكل الصادرات نحو المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي أو ذات القيمة المضافة العالية وكذلك بالنصيب في الأسواق الدولية.ومنه ترتبط التنافسية بالكفاءة الإنتاجية والتجارية.

وعليه فإن دراسة تنافسية بلد ما في الأسواق الدولية يكون من خلال اختبار كفاءته الإنتاجية؛ والتي تُظهر قدراته على تقديم منتجات متنوّعة، وكفاءته التصديرية؛ التي تُظهر قدراته على التواجد في الأسواق الدولية والاستجابة لشروطها.

1-1-2اتجاهات التجارة الدولية: تختلف أهمية المنتجات المتبادلة دولي أعلى حسب طبيعتها،ويوضح الجدول1الاتجاهات القطاعية للتجارة الدولية:

الجدول1: بنية الصادرات العالمية لسنة 2016

أنواع الصادرات	القيمة بالمليار دولارأمريكي	نسبة من الصادرات العالمية	% من صادرات السلع	% من صادرات المنتجات الصناعية
الخدمات التجارية	**4.770**	23,72		
السلع: وتضّم	**15.340**	**76,28**		
- منتجات صناعية	11.200		**73,00**	
- محروقات ومواد منجميه	1.994			**13.00**
- منتجات فلاحيه	1.534			**10,00**
-منتجات أخرى غير مصنفة	613			**4,00**

المصدر:تم إعداده انطلاقا من بيانات الصادرات العالمية بالقيم

OMC (2017) : Examen Statistique du Commerce Mondial, P 13, 14,30.

يتضح جليا من خلال الجدول سيطرة الصادرات السلعية، إذ مثّلت أكثر من 76 % من مجموع الصادرات العالمية في حين لم تمثل المبادلات في الخدمات التجارية إلاّ حوالي 23 %. تعتبر المنتجات الصناعية أكثر المنتجات تبادلا، إذ بلغت نسبتها حوالي 73% من مجموع الصادرات السلعية، وبقيمة جاوزت 11.000 مليار دولار أمريكي.شكّلت المحروقات والمنتجات المنجميه وكذلك المنتجات الفلاحية نسبة أقل في تجارة السلع، إذ كانت مساهمتها 13% و 10 % على التوالي. إن هيكل التجارة العالمية لسنة 2016 الموضح سابقا هو صورة عن هيكلها منذ 1963، أين أصبحت تمثل المنتجات المصنعة أكبر نسبة من التجارة العالمية وأخذت مكان المنتجات الفلاحية.

عرف هيكل التجارة الدولية في المنتجات الصناعية تطوّرا منذ سنة 1950،كما يبيّنها الجدول التالي .

الجدول2: تطوّر هيكل الصادرات السلعية العالمية للفترة 1950- 2016 الوحدة %

البيانات	1950	1963	1973	1983	1995	2002	2010	2013	2015	2016
منتجات صناعية	**40**	55	62	61	78	78	67.1	64.7	72,80	**73**
محروقات ومنتجات استخراجية	**14**	16	17	24	10	13	20.4	21.8	15,05	**13**
منتجات فلاحيه	**46**	29	21	15	12	9.0	9.4	9.5	12,34	**10**

المصدر:جدول مركب من:

- إحصائيات 1950-2002: Adda, J. (2004) : **la mondialisation de l'économie**. Tome 1, 6ème édition, Ed. La découverte, Paris.
- إحصائيات 2006-2013: OMC : Statistiques du commerce international, 2007- p.43, 2009- p.43, 2011- p.60, 2014- p.62.
- احصائيات 2015 -2016 : OMC: Examen Statistique du Commerce MondiaP 30 ; 2017, P 302016 ,

نلاحظ تراجعا حادا في نسبة مساهمة تجارة المحروقات والمنتجات الأولية في التجارة الدولية، إذ تتأثر تجارتها كثيرا بالتقدم التقني وتعويض العديد من الخامات الطبيعية بأخرى صناعية، وكذلك بتغيّر أسعارها نتيجة لتغيّر الطلب العالمي.

انخفضت أهمية المواد الأولية والمنتجات الفلاحيه مع عودة النمو الاقتصادي بعد سنة 1950، ليحتل القطاع الصناعي الأهمية الأكبر، حيث أصبح يمثل أكثر من 55 % من المبادلات للفترة 1963-1983 وأكثر من 70% بعد 1987.

تتأثر تجارة المواد الأولية أيضا بتغيّر أسعار أسعارها، إذ انخفضت أسعار النفط من97.02 دولارا للبرميل سنة 2008 إلى 90 دولار سنة 2010 ثم إلى 80 دولار سنة 2011 نظرا لزيادة الطلب في مناطق مثل أمريكا اللاتينية الصين والهند والشرق الأوسط[5] لينخفض في نهاية سنة 2013 إلى أقل من 100 دولار أمريكي، ويتراوح بين 45 و48 دولار من بداية 2015 إلى 2017 والذي أدى على انخفاض في حجم التجارة العالمية بنسبة 15% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 و3 % بين 2015 و2016.

2-1 كفاءة مشاركة مختلف المناطق في التجارة الدولية وتنافسيتها: تعتبر كل دول العالم طرفا في التجارة الدولية ولكنها ليست على نفس القدر من الكفاءة،إذ ترتبط هذه الأخيرة بقدرة البلدان على تقديم المنتجات الأكثر دينامكية إلى الأسواق الدولية من أجل أن تكون أكثر تنافسية، ومنه تستفيد من حصص سوقية أكبر.

1-2-1 المنتجات والمناطق الأكثر دينامكية في التجارة الدولية: يبين الجدول الموالي (الجدول 3)، تقاطع هيكل واتجاهات المبادلات الدولية، وبالتالي فهو يبيّن المناطق والمنتجات الأكثر ديناميكية في التجارة الدولية، ومنه اتجاه تخصّص مختلف المناطق.

يعكس هيكل الصادرات لكل منطقة مستوى تصنيعها، إذ سيطرت المحروقات والمنتجات الاستخراجية على معظم صادرات الدول النامية باختلاف موقعها الجغرافي، ما يعكس ضعف تصنيعها وبالتالي قلة مشاركتها في التجارة العالمية. نجد أن معظم صادرات الدول الصناعية وكذلك التي هي في طريق التصنيع، تتشكّل من المنتجات الصناعية، حيث مثلت أكثر من 65% من صادرات أمريكا الشمالية و75% من صادرات أوروبا وأكثر من 77% بالنسبة لدول آسيا خلال الفترة 2006 – 2014.

تشارك المناطق السابقة في الصادرات العالمية بنسبة مهمة، ففي سنة 2015 كانت نسب مساهمتها 14,4% و37,3% و34,2% على التوالي[6]، وتعتبر المنتجات الكيميائية والمعدات المكتبية ومعدات النقل من بين أكثر المنتجات الصناعية تصديرا، لهذا نجد تقاربا في صادراتها بين الدول المتقدمة والناشئة. بما أن معظم المبادلات الدولية تتم بين الأقطاب الثلاثة، أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا فإنه من الطبيعي أنتكون معظم المبادلات فيما بينها ضمن المنتجات الصناعية.تعتبر تلك المنتجات، منتجات تكنولوجية تطوّر فيها الدول المتقدمة مزاياها وصادراتها باستمرار وتسعى إلى زيادة تخصّصها في تلك المنتجات واكتساب مزايا تنافسية يصعب تقليدها معتمدة على التكنولوجيات الحديثة، والذي نتج عنه:[7]

- زيادة قيمة وأهمية الأبحاث وظهور نوع من الصناعات الجديدة في قطاع المعلومات والاتصالات وغيرها؛
- ظهور منتجات جديدة وأسواق جديدة؛
- انهيار بعض الصناعات التقليدية واختفاء جزء كبير من المكونات التقليدية للناتج الوطني؛
- زيادة أهمية العمل المتخصّص على العمل العادي.

الجدول3: تطوّر الصادرات السلعية العالمية حسب المناطق وحسب المنتجات للفترة 2006-2014 الوحدة:%

البيانات	المنتجات الفلاحيه	المحروقات ومنتجات الصناعة الاستخراجية منها:		المنتجات الصناعية منها:			
		المجموع	المحروقات	المجموع	منتجات كيميائية	تجهيزات مكتبية واتصالات	منتجات صناعة السيارات
أمريكا الشمالية							
2006	9.0	13.2	9.0	**73.5**	**10.4**	**11.8**	**12.2**
2009	11.2	13.6	9.8	**70.5**	**12.3**	**10.8**	**8.9**
2012	10.9	17.0	12.9	**66.7**	**10.9**	**9.0**	**11.4**
2014	11.1	16.7	13.1	**66.7**	**10.6**	**8.8**	**11.7**
أمريكا الوسطى والجنوبية							
2006	23.8	**42.4**	25.7	**31.4**	5.7	1.5	4.4
2009	30.5	**38.9**	23.9	**27.4**	6.3	1.1	3.3
2012	27.4	**42.6**	26.5	**26.6**	6.7	0.8	3.3
2014	30.6	**39.9**	24.8	**25.5**	6.3	0.8	3.1
أوروبا							
2006	8.8	10.8	7.3	**78.4**	**15.0**	8.6	**11.1**
2009	10.5	9.6	6.9	**77.3**	**17.2**	6.7	**9.4**
2012	10.3	13.2	9.8	**74.1**	**16.3**	5.6	**9.9**
2014	10.6	11.1	8.1	**74.8**	**16.3**	5.3	**10.5**
الدول المستقلة حديثا							
2006	7.0	64.6	**55.9**	24.9	5.2	0.3	1.3
2009	8.7	62.9	**56.3**	24.1	5.9	0.4	0.8
2012	8.2	65.8	**59.5**	23.2	6.3	0.5	0.7
2014	9.2	66.1	59.6	22.4	5.9	0.4	1.0
إفريقيا							
2006	8.8	**68.5**	**62.0**	19.6	3.1	0.7	1.5
2009	10.2	**64.6**	**55.3**	19.2	3.7	0.6	1.4
2012	9.1	**69.5**	**60.9**	16.4	3.4	0.5	1.5
2014	11.5	**62.9**	**53.6**	21.3	4.3	0.9	2.1
الشرق الأوسط							
2006	2.1	**74.5**	**72.7**	21.4	5.7	2.3	1.3
2009	2.6	**68.0**	**66.8**	27.3	6.3	2.9	2.7
2012	2.2	**67.8**	**66.6**	20.2	6.4	1.1	1.0
2014	2.3	**64.9**	**63.3**	20.7	7.1	1.3	0.9
آسيا							
2006	5.5	10.2	6.6	**81.9**	7.2	**24.4**	6.8
2009	6.3	10.8	7.4	**79.7**	7.7	**22.0**	5.3
2012	6.8	12.3	8.7	**78.3**	8.0	**19.0**	6.0
2014	6.7	11.3	7.9	**80.0**	8.0	**20.0**	5.6

المصدر:جدول مركب انطلاقا من:

OMC : Statistiques du commerce international : 2007, p.44 ; 2010, p.44; 2013, p.60 ; 2014, p.62 ; 2015, p72.

2-2-1 جودة التخصّص والأداء التنافسي: إن المشاركة في الأسواق الدولية بمنتجات معينة تتعلق بتخصّص كل اقتصاد، كما اتضح في الجدول3. إذ وجدنا أن الدول المتقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا تتخصّص في المنتجات الأكثر ديناميكية في التجارة الدولية وهي المنتجات الصناعية وخاصة التكنولوجية منها (الصناعات الكيميائية وصناعة التجهيزات المكتبية والاتصالات وصناعة السيارات) بينما تتخصّص الدول الأقل تطوّرا في المنتجات الفلاحية والأولية. ترتبط التنافسية بجودة التخصّص، فكلما تخصّص البلد في المنتجات التكنولوجية كان أكثر تنافسية على المستوى الدولي وبالتالي أكفأ مشاركة في التجارة الدولية. تقاس جودة التخصّص (المستوى التكنولوجي)، بهيكل القيمة المضافة الصناعية وبهيكل الصادرات الصناعية حسب كثافتهما التكنولوجية، وكذلك بمؤشرات فرعية أخرى يلخصّها مؤشر الأداء الصناعي التنافسي.

أ- **جودة التخصّص:** أي جودة التخصّص الإنتاجي والتجاري، إذ يرتبطان بهيكل القيمة المضافة الصناعية وهيكل الصادرات الصناعية حسب كثافتهما التكنولوجية.

- **هيكل القيمة المضافة الصناعية حسب الكثافة التكنولوجية:** تعتبر القيمة المضافة مؤشرا جيّدا على قدرة اقتصاد ما على تحقيق المداخيل، ولأن النصيب الأكبر منها يتحقق في الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي العالي، فإن الاستثمار فيها هو استثمار استراتيجي. ويوضح الجدول التالي، هيكل القيمة المضافة الصناعية حسب الكثافة التكنولوجية لمختلف المناطق:

الجدول4: الهيكل التكنولوجي للقيمة المضافة الصناعية لمختلف المناطق 2010-2015 (سنوات مختارة)الوحدة%

البيانات	2010			2013			2015		
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	*(1)	*(2)	(3)
العالم %	28.1	26.0	46.0	28.0	25.3	46.7	--	--	44.7
الدول الصناعية	25.7	23.3	51.1	25.7	24.2	50.1	--	--	49.9
الدول النامية والناشئة	31.6	30.0	38.6	36.6	29.4	34.0	--	--	37.3

المصدر: ONUDI (2018) :Industrial Developement Report, p.200

(1): أنشطة تعتمد على الموارد الطبيعية (2): أنشطة ضعيفة المحتوى التكنولوجي (3): أنشطة متوسطة وعالية المحتوى التكنولوجي.

* إحصائيات غير متوفرة

تُظهر بيانات الجدول تزايد أهمية الصناعات أو الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي العالي والمتوسط في تحقيق القيمة المضافة الصناعية على حساب الأنشطة التي تعتمد على الموارد الطبيعية.

يدل ارتفاع مساهمة الأنشطة عالية ومتوسطة المحتوى التكنولوجي في القيمة المضافة الصناعية في اقتصاد ما على أن البنية الصناعية به هي أكثر تعقيدا وتطوّرا، إذ نجد أن مساهمة تلك الأنشطة في القيمة المضافة الصناعية العالمية قد ارتفعت من44.1%سنة 2000 إلى46% سنة 2010،ثم إلى46.7% سنة2013.[8]تعود مساهمة تلك الأنشطة في القيمة المضافة الصناعية في الدول النامية إلى دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك دول جنوب وجنوب شرق آسيا ودول شرق أوروبا،نتيجة لتوطين الصناعات التكنولوجية في الدول الآسيوية كثيفة اليد العاملة.تشترك تلك الدول في حلقات الإنتاج الأضعف من القيمة المضافة للمنتجات عالية التكنولوجيا،[9]هذا ما انعكس ظاهريا على ارتفاع مساهمة المنتجات التكنولوجية في قيمتها المضافة الصناعية.

تساهم الأنشطة ضعيفة المحتوى التكنولوجي بنسبة أقل في القيمة المضافة الصناعية على مستوى العالم مقارنة بالأنشطة عالية التكنولوجيا، ولكن مساهمتها تزيد في القيمة المضافة، إذ ارتفعت في الدول المتقدمة من 22.1% سنة 2000 إلى24.4 % سنة 2013، وكذلك الأمر بالنسبة للدول النامية؛ خاصة الناشئة منها والتي حسّنت من مستوى تصنيعها.

رغم أهمية العامل التكنولوجي فإن نسبة مساهمة الأنشطة التي تعتمد على الموارد الطبيعية في القيمة المضافة الصناعية سواء بالنسبة الدول النامية أو للدول المتقدمة،هي أعلى من مساهمة الأنشطة ذات المستوى التكنولوجي الضعيف، فرغم

انخفاضها بين 2000و2013فإنهاتبقى أكبر من مساهمة الأنشطة ضعيفة المحتوى التكنولوجي، إذ تحقق بعض السلع الأولية،مثل النفط، نموا أسرع من نمو المنتجات ضعيفة المحتوى التكنولوجي.

- **هيكل الصادرات الصناعية حسب الكثافة التكنولوجية:** يُظهر هيكل الصادرات حسب الكثافة التكنولوجية موقع الدول، ومنه يمكن تحديد هيكل صادراتها وجودة تخصّصها، وإمكانياتها التنافسية في الأسواق الدولية. وهو ما يوضحه الجدول5الموالي:

انعكست أهمية الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا في تشكيل القيمة المضافة الصناعية على ارتفاع قيمة الصادرات العالمية من المنتجات التكنولوجية، إذ بلغت أكثر من3.5 بليون دولار سنة 2000 (لترتفع إلى أكثر من7.9بليون دولار سنة 2011، أي مثلت حوالي72.7 % سنة 2000 و59.15% سنة2011 من مجموع الصادرات العالمية حسب الكثافة التكنولوجية. تزداد حدة التنافس في تجارة التكنولوجيا العالية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان[10] حتى وإن دلّت الإحصائيات ظاهريا أن الدول النامية أصبحت تنتج أيضا التكنولوجيا العالية.

إن زيادة حصة الدول النامية في الصادرات التكنولوجية لا يعني زيادة حصتها من الدخل العالمي من هذا القطاع فبينما ينخفض نصيب الدول المتقدمة من الصادرات العالمية للمنتجات التكنولوجية (مع أنها تبقى تسيطر عليها)، تزداد حصتها من الدخل الصناعي العالمي بشكل مستمر.إن الجزء الأكبر من صادرات الدول النامية من المنتجات التكنولوجية يعود إلى الشركات المتعددة الجنسيات، وتعود الأرباح لها أيضا، وبالتالي فإن تلك النسبة لا تُفسّر التقدّم الصناعي للدول النامية، بقدر ما تعكس كثافة اندماجها في شبكات الإنتاج الدولية في الفروع التكنولوجية.

الجدول5: نسبة مساهمة المنتجات متوسطة – عالية وعالية التكنولوجيا في الصادرات الصناعية 2010-2015

البيـــانـــات	2010	2012	2013	2014	2015
العالم	59.6	57.4	56.9	57.9	59.9
الدول الصناعية	64.2	61.6	60.5	61.8	64.2
الدول النامية والناشئة	49.1	48.6	49.6	50.00	51.8

المصدر: ONUDI (2018) :Industrial Developement Report, p.204

تشكّل المنتجات متوسطة وعالية التكنولوجية أكبر نسبة في الصادرات الصناعية، وهذا ما يؤكد دينامكية تلك المنتجات في التجارة وبالتالي أهمية الأنشطة المرتبطة بها. تعتبر الدول المتقدمة أكثر تصنيعا وبالتالي فإن معظم صناعاتها هي متوسطة وعالية التكنولوجية، لهذا كانت الأكثر تصديرا للمنتجات الدينامكية كما أظهرها الجدول 3. رغم أن نسبة المنتجات المتوسطة وعالية التكنولوجية في صادرات الدول الأقل تصنيعا كانت مهمة، إلاّ أنها تعود إلى مساهمة الدول الناشئة التي تحتضن معظم الصناعات العالمية وبالتالي الصادرات.

تعتبر المنتجات ضعيفة التكنولوجيا أقل دينامكية في التجارة الدولية مقارنة بالمنتجات التكنولوجية رغم استمرار ارتفاع قيمة صادراتها. ترتفع مساهمة البلدان النامية في الصادرات ضعيفة التكنولوجية مقارنة بالمنتجات التكنولوجية، حيث وصلت مساهمتها إلى أكثر من 43.5% سنة 2011،[11] وهذا يعكس ضعف مستوى تصنيعها وكذلك ضعف مستوى قدراتها التكنولوجية. تتميّز الأنشطة ضعيفة التكنولوجيا بأنها كثيفة العمالة غير الماهرة هذا ما يُؤدي إل تدهور شروط التجارة الخاصة بها، إذ تشبه تجارة تلك السلع في مسلكها تجارة السلع الأولية أكثر من السلع الصناعية كثيفة المهارة والتكنولوجيا.[12]

ب- **الأداء الصناعي التنافسي:** هناك علاقة موجبة بين كفاءة أداء القطاع الصناعي وتنافسيته، وتقدم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مؤشرا مركبا يقيس كفاءة وتنافسية القطاع الصناعي، وهو مؤشر **"الأداء الصناعي التنافسي"**

(Competitive Industrial performance Index) والذي يُركّز على أداء الصناعة التحويلية والأداء التصديري وهيكلهما التكنولوجي، والمرتبط أساسا بأنشطة البحث والتطوير.

إن تقييم جودة التخصّص ومنه تنافسية الدول، يكون بفحص رصيد المنتجات عالية التكنولوجيا،[13] فإذا كان موجبا وفي تطوّر مستمر يكون البلد في وضعية تنافسية جيّدة، حتى وإن كان رصيد مجموع المنتجات الصناعية سالبا.إذ أن فقدان المكانة التنافسية في فروع معينة لصالح فروع أكثر تطوّرا وأكثر تثمينا للموارد الوطنية هو مؤشر إيجابي على زيادة تنافسية البلد.

ترتبط الكثافة التكنولوجية للمنتجات بحجم الإنفاق على البحث والتطوير، ونجد أن حوالي 90% من استثمارات البحث والتطوير تتركز في القطاع الصناعي، وضمن هذا القطاع فإن أكثر من 90% من الاستثمارات تتوزع على أربع فروع (تحت قطاعات) هي المنتجات الكيميائية، الآلات الكهربائية وغير الكهربائية بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومعدات النقل.[14] في سنة 2010 (في تقرير نشرته اللجنة الأوروبية)[15] من بين 1400 شركة متعددة الجنسيات مرتبة حسب استثماراتها في البحث والتطوير، أكدت معظمها أن هذا النشاط يشكل اليوم أولوية إستراتيجية بالنسبة لها، فمثلا بلغت نسبة الاستثمارات في شركة (Roche) السويسرية (المجال الصيدلاني) إلى حد 19.1% من إجمالي رقم أعمالها، وإلى16.5%في كل من شركتي (Pfizer) الأمريكية و(Sanofi-Aventis) الفرنسية في نفس المجال و17.4%في شركة (Novartis) السويسرية أيضا في نفس المجال، و15.4%في شركة (Microsoft) الأمريكية في مجال البرمجيات، ونجد أن كثافة الاستثمارات للشركات العشر الأوائل كانت في المجالات: الصيدلة بشكل أساسي ثم البرمجيات والاتصالات، السيارات والإلكترونيك.

يضم مؤشر **الأداء** الصناعي التنافسي ثلاثة أبعاد هي:[16]

- **البعد الأول** (داخلي) ويمثل القدرة على إنتاج وتصدير المنتجات الصناعية ويشمل:
  - حصة الفرد من القيمة المضافة الصناعية ؛
  - حصة الفرد من الصادرات الصناعية .
- **البعد الثاني** (داخلي) ويمثل التعميق والتطوير التكنولوجي ويتألف من مؤشرات مركبة:
  - المركب الأول: يقيس كثافة التصنيع من خلال:
    - نسبة الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا في القيمة المضافة الصناعية؛
    - نسبة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي.
  - المركب الثاني: يقيس جودة الصادرات من خلال:
    - نسبة الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا في إجمالي الصادرات الصناعية؛
    - نسبة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات.
- **البعد الثالث** (خارجي): ويمثل التأثير الدولي ويشمل:
  - تأثير البلد في القيمة المضافة الصناعية العالمية؛
  - تأثير البلد في الصادرات الصناعية العالمية.

وبناء على قيم المؤشرات الجزئية السابقة، تتحدّد القيمة الإجمالية لمؤشر التنافسية، والذي على أساسه تأخذ الدول ترتيبها كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول6: ترتيب بعض الدول حسب مؤشر الأداء الصناعي التنافسي لسنة 2015

الدولة	الترتيب	الدولة	الترتيب
ألمانيا	1	تركيا	39
اليابان	2	قطر	48
كوريا الجنوبية	5	الإمارات العربية	43
الولايات المتحدة	4	تونس	62
الصين	3	المغرب	64
سويسرا	6	مصر	70
سنغافورة	9	الأردن	78
المكسيك	20	**الجزائر**	92

المصدر: : UNIDO (2018) https://stat.unido.org/cip/

رغم اختلاف ترتيب الدول من سنة لأخرى، إلاّ أن الدول المتقدمة والناشئة مثل اليابان، ألمانيا، أمريكا مع سنغافورة والصين وكوريا الجنوبية تبقى تحتل المراتب الأول في كل السنوات، ويعكس ذلك شدة التنافس فيما بينها لتحقيق أداء صناعي وتنافسي أفضل، بينما تحتل الدول الأقل كفاءة المراتب الأخيرة.

يعكس ترتيب الدول وفق هذا المؤشر القدرة على تصدير المنتجات التكنولوجية، فالدول التي تتميز صادراتها بنسبة عالية من المنتجات كثيفة التكنولوجيا هي التي تحتل المراتب الأولى، أما المراتب الأخيرة فتعود للدول التي إما تعتمد في صادراتها على المنتجات ضعيفة الكثافة التكنولوجية أو على المنتجات من الموارد الطبيعية. وللتعبير عن التحدي الذي تواجهه الدول لتحسين مستوى تنافسيتها، يتبنى المعهد العربي للتخطيط مؤشر "**فجوة التنافسية**"[17] والذي يقيس الفرق بين أداء مختلف الاقتصاديات محل المقارنة. إن تحسن أداء القطاع الصناعي لاقتصاد ما، لا يُؤدي بالضرورة إلى تحسن ترتيبه لأن ذلك مرتبط أيضا بتحسن أداء باقي الاقتصاديات، ومنه فإن الدول تتنافس في تحسين أدائها الصناعي، ليس من أجل تحسين ترتيبها في تقارير التنافسية، وإنما لزيادة مداخيلها و استمرار نموها الاقتصادي ومنه تحقيق رفاهية أفراد المجتمع.

ترتبط تنافسية الأمم إذا بقدراتها الإنتاجية والتصديرية في القطاع الصناعي، وأن توسّع شبكات الإنتاج الدولية قد ساهمت في تحسن كفاءة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية خاصة في المنتجات التكنولوجية.

2- كفاءة مشاركة الاقتصاد الجزائري في التجارة الدولية وتنافسيته

من خلال التحليل النظري،اتضح أن التنافسية مرتبطة بقدرة الاقتصاد على المشاركة في الأسواق الدولية، أي قدرته على الإنتاج والتصدير، بالتالي بنوع تخصّصه خاصة في المنتجات الدينامكية. سنتناول القدرات الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد الجزائري، من أجل تحديد الصناعات التي يمكن ويجب تنميتها أكثر، لتضمن مشاركة أفضل للاقتصاد الجزائري في الأسواق الدولية، ومنه ترفع من تنافسيته.

2-1 كفاءة مشاركة الاقتصاد الجزائري في التجارة الدولية: قبل اختبار كفاءة مشاركة الاقتصاد الجزائري في التجارة الدولية، فإنه لا بد من تحليل شكل مشاركته في الأسواق الدولية. نحلّل ذلك من خلال المؤشرات التالية:

2-1-1تطور رصيد الميزان التجاري : يعتبر الميزان التجاري مؤشرا عن تحقيق المكاسب المالية من المبادلات الدولية، كما يعبّر معدل التغطية عن القدرة على تغطية الواردات، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول7: تطور رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للفترة 2005- 2017 الوحدة: مليون دولار

البيانات	2005	2008	2012	2014	2015	2016	2017
الواردات CAF	20.357	39.479	50.376	58.580	51.702	47.089	45.957
الصادرات FOB	46.001	79.298	71.866	62.886	34.668	30.036	34.763
الميزان التجاري	25.644	39.819	21.490	4.306	**-17.034**	**-17.063**	**11.134**
معدّل التغطية	225	200	142	107	**67**	**64**	**76**

المصدر: بيانات التجارة الخارجية، المديرية العامة للجمارك على موقعها www.douane.gov.dz/

لقد تميزت المبادلات التجارية السلعية بالقيم خلال الفترة 2000-2013 بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 14.3 % بالنسبة للواردات و9.9% بالنسبة للصادرات. إن ارتفاع قيمة الصادرات والواردات يُفسر بارتفاع أسعار كل منهما، إذ أن حجم الواردات ارتفع فقط بنسبة 9 % كمتوسط سنوي، بينما انخفض حجم الصادرات بمتوسط سنوي 0.8 %.[18] إن ارتفاع أسعار الصادرات رغم انخفاض حجمها ساهم في الحفاظ على الميزان التجاري موجبا وتحقيق فوائض مالية إلى غاية سنة 2014.

إن انهيار أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 واستمرار الانخفاض وإلى غاية 2017 انعكس بشكل كبير على انخفاض الإيرادات من الصادرات ما أدى إلى تسجل الميزان التجاري لعجز سنتي 2015و2016 وحتى 2017، ومنه تراجع معدّل التغطية إلى 62% فقط وبالتالي عجز الصادرات على تلبية الواردات، هذا ما يؤكد في كل مرة أنه لا بديل عن تنمية القطاع الإنتاجي.

لقد سمحت فوائض الميزان التجاري بتحقيق احتياطات صرف مهمة،[19] ارتفعت من11.9 مليار دولار سنة 2000 إلى 32.9 مليار سنة 2003 ثم إلى 143 مليار سنة 2008 وأكثر من190 مليار دولار سنة2012 وأكثر من 200 مليار سنة 2013، ساهمت تلك الفوائض بتقليل آثار انخفاض قيمة الصادرات في ظل عجز القطاع الإنتاجي عن توليد فوائض مهمة. ففي ظل الوفرات المالية السابقة كان على الجزائر استغلالها لدعم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات وخاصة الصناعية منها.

2-1-2 ارتباط الميزان التجاري بالأسعار الدولية للمحروقات: إن الدول التي تحقق المكاسب من التجارة الدولية هي تلك التي يكون هيكل صادراتها متنوعا، أي تقدم منتجات متنوعة إلى الأسواق الدولية، ومنه فإن تنويع الصادرات شرط مهم لتحقيق المكاسب من التجارة. يُعتبر التنويع في الصادرات الجزائرية ضعيفا جدا، إذ تسيطر المحروقات بنسبة عالية على مجموع الصادرات، والتي كانت أكبر من 96% خلال كل الفترة 2000-2016.

تعتمد الجزائر إذا على المحروقات وخاصة النفط في تحقيق مداخيلها مع أنها لا تمتلك التأثير في السوق النفطية حيث تشير الإحصائيات لسنة 2013[20] أن الجزائر احتلت المرتبة السادسة عربيا في الإنتاج (1.2 مليون برميل في اليوم) وفي الاحتياطي (12.2 مليار برميل عند نهاية السنة)، إذ مثلت 5% من الإنتاج العربي و3% من إنتاج دول الأوبك و1.6% من الإنتاج العالمي، كما أنها لا تمتلك إلاّ 1.7 % من الاحتياطي العربي و1.2% من احتياطي دول الأوبك و0.99% من الاحتياطي العالمي.

3-1-2 تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات: من أجل التحليل الدقيق للصادرات الجزائرية، فإنه يجب استبعاد تأثير هيمنة المحروقات، فمع أن نسبة الصادرات غير النفطية ضمن هيكل الصادرات لم تتعد 6.16% في أحسن الأحوال سنة 2016، إلاّ أن ذلك لا يجب أن يُخفي تطور قيمتها. ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية من 621 مليون دولار سنة 2000 إلى 1.526مليون سنة 2010 ثم إلى 2.582 مليون سنة 2014 قبل أن تنخفض إلى 1.780 مليون سنة 2016 بسبب تراجع النشاط الاقتصادي.[21]

إن الاعتماد على المحروقات في تحقيق الفوائض المالية لا يعني عجز باقي القطاعات عن توليد تلك الفوائض في حالة تنميتها، فقطاع الصناعات التحويلية يضم فروعا ومنتجات مهمة، لهذا فإن تحليل بنية الصادرات عند مستوى أدق على مستوى كل صناعة يسمح بتحديد ما هي الفروع والمنتجات التي يمكن تنمية مزاياها التنافسية لتصبح صادرات مقبولة في الأسواق الدولية. إن تحليل هيكل التجارة الدولية أوضح أن المنتجات من الصناعات التحويلية تشكّل أكبر نسبة من المبادلات الدولية، وأنها الأكثر ديناميكية من المواد الأولية والمنتجات الفلاحية فما هي وضعية تلك الصناعات في الصادرات الوطنية؟

2-2جودة تخصّص الاقتصاد الجزائري: والذي نختبره من خلال التخصّص الإنتاجي والتجاري، والهيكل التكنولوجي لهما.

2-2-1جودة التخصص الإنتاجي: والذي يقاس بهيكل القيمة المضافة خاصة الصناعية منها، ومساهمة الأنشطة التكنولوجية فيها، وكذلك الصناعات الأكثر تشكيلاً لها.

أ - **تطور هيكل القيمة المضافة الصناعية:** من أجل إظهار الأهمية النسبية للقطاع التحويلي وفي سبيل البحث عن إمكانية تنميته، فإننا ننسبه فقط لنتائج القطاع الصناعي وليس للنتائج الإجمالية للاقتصاد، والجدول التالي يُبيّن مساهمته في القيمة المضافة الصناعية:

الجدول 8: هيكل القيمة المضافة للصناعات التحويلية للفترة 2005- 2015

البيانات	2005	2011	2013	2014	2015
- الصناعات الحديدية والمعدنية*	**19.92**	**19,32**	**18,22**	**17,34**	**18,23**
- مواد البناء والزجاج	**13.63**	**16,07**	**14,07**	**14,02**	**13,67**
- الكيمياء والمطاط	8.11	11,42	11,37	10,63	10,50
- الصناعات الغذائية	**41.04**	**49,80**	**50,02**	**51,58**	**51,91**
- النسيج والألبسة	4.20	2,90	2,51	2,35	2,31
- الجلود والأحذية	0.81	0,56	0,46	0,55	0,40
- الخشب والفلين	4.62	3,79	3,31	3,12	2,94
مجموع الصناعات التحويلية (مليون دج)	**337169,2**	**465476**	**570685,0**	**629255,5**	**681369,2**

*الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية.

المصدر: تم حسابها اعتمادا على.ONS : «les comptes économiques de 2001 à 2015» N° 750, Août 2016, PP.14-17

تعتبر مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة الصناعية متذبذبة، وهذا ما يدل على عدم الاعتماد على القطاع التحويلي كقطاع أساسي في خلق القيمة المضافة، إذ تراوحت مساهمته بين 7.5% سنة 2008 و15.7%سنة 2000 كأحسن نتيجة.[22] يبيّن الجدول السابق أهم الصناعات من حيث القيمة المضافة وهي الصناعات الغذائية التي بلغ معدل نموها 5,8% للفترة 2014-2015، كذلك الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية والتي بلغ معدّل نموها10,5% للفترة لنفس الفترة،[23] كذلك الصناعات الكيميائية وصناعة مواد البناء والزجاج، والتي تعبّر عن إمكانيات تنميتها وجعلها أكثر كفاءة ومشاركة في السوق الدولية.

ب- **تطوّر جودة الأنشطة الصناعية:**إن أهمية الفروع الصناعية لا تكمن فقط في معدل نموها، ولكن أيضا في كثافتها التكنولوجية، فالمحتوى التكنولوجي للأنشطة يُعبّر عن جودتها، ويسمح بالمشاركة بشكل أفضل في التجارة الدولية سواء في إطاره الدولي أو الإقليمي، ويبيّن الجدول التالي ذلك:

الجدول9: مساهمة الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا في القيمة المضافة الصناعية للفترة 2005-2015

البيان	2005	2008	2009	2010	2010	2013	2015
% الأنشطة م.ع.ت.في ق.م.	11.3	15.2	11.3	9.66	11.3	27.2	9.14

%الأنشطة م.ع.ت في ق.م: متوسطة وعالية التكنولوجيا في القيمة المضافة الصناعية

المصدر: UNIDO : Competitive Industrial Performance Index, stat planet

بقيت مساهمة الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا في القيمة المضافة الصناعية ثابتة بين2000و2010، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمتها11.3% وهي نسب ضعيفة حتى عند مقارنتها بالدول النامية، ولكنها ارتفعت في سنة 2013 إلى نسبة مهمة، ويرجع ذلك إلى إعادة الاعتبار للصناعات الميكانيكية وكذلك القطاعات التكنولوجية.مع ذلك فإن ضعف الأنشطة التكنولوجية في

الصناعة الوطنية اثّر سلبا على نوع المنتجات المصدرة، ومنه قدرة الاقتصاد على اكتساب حصص سوقية في الأسواق الدولية، إذ كلما زاد المحتوى التكنولوجي في المنتجات كلما كان الطلب عليها أكبر.

2-2-2جودة التخصّص التجاري:والذي يقاس بهيكل ونوع الصادرات الصناعية التحويلية:

أ- **تطور هيكل الصادرات التحويلية:**تعكس الصادرات الصناعية أهمية القطاع الصناعي على كفاءة المشاركة في الأسواق الدولية.من أجل تحديد الأهمية النسبية للصناعات التحويلية في الصادرات سيتم استبعاد تأثير قطاع المحروقات وكذلك المواد الأساسية والمنجميه، الفلاحة والصيد، المياه والطاقة، المناجم والمقالع،وعندها يمكن إظهار وبشكل أفضل أهم الصناعات المساهمة في التصدير والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول10: هيكل الصادرات من الصناعات التحويلية للفترة 2005- 2015 (حسب قطاع النشاط)

البيانات	2005	2009	2011	2012	2013	2014	2015
الص.ح.م.م.ك	35.51	21.68	7.00	4.64	3.19	1.75	2.05
مواد البناء والزجاج	0.16	3.9	1.91	1.27	1.48	0.84	0.77
الكيمياء،البلاستيك والمطاط	55.7	66.50	70.75	77	73.58	83.94	84.17
الصناعات الغذائية	4.95	5.33	17.3	14.77	18.84	11.12	10.00

المصدر:الص. ح.م.م.ك. الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية.

تم إعداده اعتمادا على بيانات الصادرات بالقيم ضمن

- ONS (Novembre 2014) collections statistiques, N° 188, statistiques économiques N° 74.p.98.
- ONS: « Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005 à 2015 », collections statistiques N° 201, Série E : statistiques Economiques N° 88, 2016. P.97.

يمكن إبداء من الجدول 10الملاحظات التالية:

- تشكل صناعات الكيمياء والبلاستيك كذلك الصناعات الغذائية أهم الصادرات التحويلية؛

- تراجع مساهمة الصناعات الميكانيكية والكهربائية بشكل كبير خاصة بعد2010، فبعد أن كانت48.18 % سنة 2006 ، أصبحت 4.64% فقط سنة 2012 و2.05% سنة 2015، ويرجع ذلك تراجع كميات الإنتاج من مختلف منتجات القطاع وحتى اختفاء بعضها بعد سنة2008؛[24]

- تزايد أهمية الصناعات الكيميائية وسيطرة مشتقات النفط خلال كل الفترة، ورغم أن مساهمتها اتسمت بالتذبذب، إلاّ أنها حافظت على ارتفاعها بالنسب و القيم؛

- تزايد أهمية الصناعات الغذائية بشكل ملحوظ ابتداء من سنة2010 (كانت نقطة تحول بينها وبين الصناعات الميكانيكية) وهو القطاع الذي شهد زيادة مهمة في نسبة مساهمته التي انتقلت من 1,84% سنة 2001 إلى 20.55% سنة 2010 ورغم انخفاضها سنتي2011 و2012 إلاّ أن قيمة صادراتها ارتفعت من21.878 مليون دينار سنة2010 إلى23.837 مليون دينار سنة 2011 وبصفة عامة كان معدل نموها السنوي المتوسط 191%.

عند مقارنة هيكل القيمة المضافة وهيكل الصادرات التحويلية، نجد أن فرع الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية أبديا توافقا نسبيا بين التوجه الإنتاجي والتجاري، عكس فرع الكيمياء الذي كانت مساهمته ضعيفة في القيمة المضافة مقارنة بالفروع الثلاثة السابقة، في حين أنه كان الأقوى تصديرا. نفس الملاحظة بالنسبة لفرع مواد البناء الذي كانت نتائجه في القيمة المضافة أفضل من نتائجه في التصدير. إن دراسة أداء القطاع الصناعي إنتاجا وتصديرا تدّل على عدم توافق وتكامل بين السياسة الصناعية والسياسة التصديرية من أجل ضمان اندماج مكسب في الاقتصاد العالمي. إن التحليل على مستوى الصناعات أوضح

نتائج أفضل من التحليل على مستوى القطاع الصناعي ككل، ومنه إذا تابعنا التحليل على مستوى الشعب والمنتجات ستظهر لنا ما هي المنتجات التي يمكن ويجب تنمية مزاياها التنافسية.

ب- **الصادرات من المنتجات التكنولوجية**: والتي تعبّر فعلاً عن جودة الصادرات ومنه القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول11: قيمة الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا من الصادرات الصناعية للفترة 2005-2015

البيانات	2005	2008	2011	2012	2013	2015
النسبة	1	0.7	0.53	0.3	0.8	4.46

المصدر: البنك العالمي، مؤشرات العلم والتكنولوجيا على موقعه www.**banquemondiale.org**/

تعكس بيانات الجدول مكانة ونتائج أنشطة التطوير التكنولوجي، إذ تراجعت حصة الصادرات التكنولوجية، التي كانت في الأصل ضعيفة، بشكل مستمر إلى أن أصبحت شبه معدومة. إن قيمة صادرات التكنولوجيا المتقدمة وعوض أن ترتفع، انخفضت من حوالي 21 مليون دولار سنة 2000 (ما يمثل 4%من الصادرات التحويلية) إلى10مليون دولار سنة 2006ثم إلى 3.1 مليون دولار سنة2013 (0.2%) في الوقت الذي كانت فيه دول أخرى تحسّن من صادراتها.بلغت الصادرات التكنولوجية أكثر من732مليون دولار سنة2011 بالنسبة لتونس بعد أن كانت فقط 154مليون دولار سنة 2000، وأكثر من 860 مليون دولار بالنسبة للمغرب، بعد أن كانت حوالي540 مليون دولار خلال نفس الفترة (ولكن بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة).

2-3الأداء الصناعي التنافسي للاقتصاد الجزائري: والذي يعطي قيم المؤشرات الجزئية الثمانية في مؤشر الأداء التنافسي الصناعي، نقارن على أساسها بين الجزائر وبعض الدول النامية والناشئة والمتقدمة، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 12: مؤشرات الكفاءة الصناعية لبعض بلدان المقارنة لسنة 2015 (دولار بالأسعار الجارية)

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	ا(6)	(7)	(8)
ألمانيا	9.430	14.625	61.40	20.63	74.11	88.83	6.33	9.83
كوريا الجنوبية	7.336	10.189	63.65	29.26	76.16	97.26	3.07	4.27
سنغافورة	9.537	27.476	80.38	18.78	71.11	91.86	0.44	1.28
المكسيك	1.593	2.612	39.76	16.73	80.07	87.16	1.86	2.76
المغرب	474	512	27.75	14.40	51.25	79.84	0.14	0.15
الجزائر	**264**	**272**	**9.14**	**5.50**	**4.46**	**31.03**	**0.09**	**0.09**

المصدر: ONUDI (2018) :Industrial Developement Report, p p.205-208

(1):حصة الفرد من القيمة المضافة الصناعية.(2):حصة الفرد من الصادرات الصناعية. (3):نسبة الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا في القيمة المضافة الصناعية.(4): نسبة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي.(5): نسبة الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا في الصادرات الصناعية. (6): نسبة الصادرات الصناعية من مجموع الصادرات.(7): نسبة ق.م.ص من القيمة المضافة الصناعية العالمية. (8): نسبة ص. ص. من الصادرات الصناعية العالمية.

عند مقارنة الجزائر بباقي دول العالم يظهر بوضوح ضعف الكفاءة الإنتاجية والتجارية لاقتصادها، حتى بالنسبة للدول العربية النفطية والتي يغلب على توجهها التجاري والإنتاجي الطابع الأولي. إن ما يشّد الانتباه في الجدول هو نسبة الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا، سواء في القيمة المضافة الصناعية أو في الصادرات الصناعية بالنسبة للدول النامية، إذ نجد أن المكسيك مثلا ورغم مستواها التصنيعي الضعيف مقارنة بالدول المتقدمة،بلغت نسبة تلك الأنشطة في القيمة المضافة الصناعية 43.7%، وفي الصادرات الصناعية78.6سنة 2013. نفس الملاحظة بالنسبة لدول أخرى (عند الرجوع إلى التقرير الأصلي) بعكس الجزائر التي كانت نسبة الأنشطة التكنولوجية ضعيفة جدا، خاصة في الصادرات الصناعية، إذ لم تمثل سوى0.8%.وتعتبر

الأنشطة التكنولوجية مؤشرا قويا على كفاءة الاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ نجد أن المؤشر يرتفع في الدول المتقدمة والناشئة والذي يعبّر عن القدرات التكنولوجية لتلك الدول.

إن الكفاءة الصناعية والتجارية تنعكس مباشرة على ترتيب البلدان في الإطار التنافسي، وبالتالي قدرة كل بلد على توسيع حصصه السوقية، والاستفادة بشكل أفضل من غيره عند الإنفتاح على الأسواق العالمية.

احتلت الجزائر المرتبة 92 من مجموع 148 بلد أدرج في التقرير (الجدول6)، وهي مرتبة متأخرة عن كل الدول العربية والنامية تقريبا،إذ تعاني الصناعة الجزائرية من ضعف شامل تُرجم من خلال عدة مؤشرات، منها نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية، والذي كان الأضعف من كل دول المقارنة. إذا لم ترفع الجزائر من أداء صناعتها خاصة في الصناعات التي كانت الأفضل، فإنها لن تستطيع تحسّين مشاركتها في التجارة الدولية وبالتالي تنافسيتها.

الخاتمة:

سمحت لنا دراسة كفاءة مشاركة الاقتصاد الجزائري وتنافسيته، من خلال عدة مؤشرات، بالتوصّل إلى مجموعة من النتائج، والتي على ضوئها سنقدم بعض الاقتراحات.

1-النتائج: من خلال التحليل السابق،يمكن استخلاص ما يلي:

- تعتبر المنتجات المصنّعة، وخاصة التكنولوجية منها، الأكثر تداولا في الأسواق الدولية، وعليه فإنها تعتبر أفضل مؤشر لدراسة كفاءة مشاركة أي اقتصاد في التجارة الدولية.

- ترتبط جودة التخصّص بالمحتوى التكنولوجي للمنتجات، لهذا تتخصّص الدول المتقدمة في إنتاج وتصدير المنتجات المصنّعة التكنولوجية، بينما تتخصّص الدول النامية في المنتجات ضعيفة المحتوى التكنولوجي.

- يعاني الاقتصاد الجزائري من سوء مشاركته في التجارة الدولية، وقد اتضّح ذلك من خلال:

- سيطرة قطاع المحروقات، ومنه ضعف مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في هيكل القيمة المضافة الإجمالية والصناعية، وكذلك كضعف مساهمة الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا في القيمة المضافة الصناعية وفي الناتج المحلي الإجمالي؛
- ضعف مساهمة المنتجات المصنّعة في الصادرات السلعية، وكذلك تراجع الصادرات التكنولوجية.
- ضعف التجارة ما بين الفروع، نتيجة لارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات لكل فرع.

– تعكس تلك النتائج ضعف القدرات الإنتاجية والتصديرية للقطاع الصناعي الجزائري، والذي انعكس بدوره على ضعف تنافسيته مقارنة حتى بالدول النامية.

ومع ذلك فقد **أظهر التحليل نقاطا إيجابية**،والتي تمثّلت فيما يلي:

- تطوّر قيمة الصادرات خارج المحروقات، والذي كان نتيجة لتحسن صادرات: -المنتجات الغذائية، المنتجات نصف المصنّعة والمنتجات الاستهلاكية.

- ساهمت الصناعات الغذائية بشكل كبير في القيمة المضافة للصناعة خارج المحروقات، تلتها صناعة مواد البناء والزجاج، ثم الصناعات الميكانيكية والكهربائية، وبالتالي تعتبر هذه الصناعات أكفأ إنتاجا من غيرها.

- كانت الصناعات الغذائية الأكفأ تصديرا، تلتها الصناعات الكيميائية والمطاط والبلاستيك، ثم الصناعات الميكانيكية والكهربائية، وهذا يعني أن تلك الصناعات أو بعض فروعها تشكّل أولوية في الصناعات التي يجب تنميتها للمشاركة بشكل أفضل في التجارة الدولية.

ومنه، وحسب الفرضية المطروحة، فإنه رغم ضعف القطاع الصناعي الجزائري، والذي انعكس على ضعف مشاركة الاقتصاد الجزائري في التجارة الدولية وتنافسيته، إلاّ أن بعض الصناعات أظهرت كفاءة أفضل من غيرها.

2- الاقتراحات: من أجل تنمية الصناعات السابقة، فإننا نقترح ما يلي:

- إحداث تحوّل تدريجي في هيكل الإنتاج الصناعي من الأنشطة القائمة على استخدام الموارد الطبيعية إلى الأنشطة المعتمدة على التكنولوجيا المتوسطة، وذلك بما يتناسب وتطوير القدرات البشرية والتكنولوجيا مستقبلا.سواء كان ذلك في إطار الفروع التكنولوجية الموجودة، أو في إطار استهداف وجذب فروع صناعية تكنولوجية جديدة في إطار شبكات الإنتاج الدولية.

-تطوير التجارة مابين الفروع، والتي تسمح بتنويع المنتجات الوسيطة واستعمال المدخلات المحلية، والتي ستساهم في الانتشار التكنولوجي داخل الجهاز الإنتاجي، ومنه اكتساب المهارات عن طريق الممارسة.

- دعم القدرات الإنتاجية للصناعات السابقة، من خلال تشجيع الاستثمار وتسهيل إنشاء المؤسسات، ذلك أن وجود عدد كبير من المؤسسات ضمن نفس الصناعة، يرفع من حجم الإنتاج ويخلق المنافسة،مما يؤدي إلى تحسين الأداء وتحسين الإنتاجية.

-تفعيل الآليات العديدة المتوفرة لتأهيل المؤسسات الصناعية الوطنية وترقية المنافسة وغيرها، فوجود الآليات في ظل عدم فعاليتها يعتبر بمثابة غيابها.

- ضرورة اهتمام المؤسسات الوطنية بتحسين جودة منتجاتها، لإعادة الثقة في المنتج الوطني في السوق المحلية أولا والذي يسمح بزيادة المبيعات وتخفيض التكاليف.

- ضرورة فرض الالتزام بالمواصفات والمعايير الدولية على المؤسسات الوطنية، حتى تُقبل منتجاتها في الأسواق الخارجية.

-جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو الفروع التكنولوجية التي تحتاج إلى التكنولوجيات الحديثة وإلى تطوير أنشطتها، وكذلك اكتساب المهارات العالية، مثل فروع الصناعات الميكانيكية والكهربائية والتي يجب إعادة بعث نشاطها خاصة من خلال المشاريع المشتركة.

- مع أن الاستثمارات الأجنبية الموجودة تتوجه في الغالب نحو عمليات التجميع، إلاّ أنه يجب العمل على الانتقال إلى الحلقات ذات القيم المضافة الأعلى.

- تحسين مناخ الاستثمار، ليس فقط ما يتعلق بتشريعات الاستثمار وإنشاء المؤسسات، ولكن في إعلاء تطبيق القوانين على العلاقات والمصالح الشخصية، التي هي مهمة خاصة بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

- توفير الحماية اللازمة للصناعات والفروع ذات الأولوية،في إطار الصناعات الناشئة،ولا تكون الحماية فقط من خلال الحماية الجمركية، ولكن أيضا من خلال تقليص الواردات من منتجات تلك الفروع، ومنه مساعدة الإنتاج الوطني على التوسّع وتحقيق اقتصاديات الحجم وما ينتج عنه من تخفيض للتكاليف.

الهوامش والمراجع:

[1] –المعهد العربي للتخطيط(2003): **تقرير التنافسية العربية**.الكويت.ص21. -

[2] -Debonneuil, M. et Fontagné, L. (2003) :Compétitivité. Rapport. Ed. La Documentation Française, Paris. p.12.

[3] - UNIDO (2013): The industrial competitiveness of Nations. Competitive Industrial performance Report 2012/2013, p. 5.

[4]- Djimasra, N. (2009) : Efficacité technique, productivité et compétitivité des principaux pays producteurs de coton. Thèse de doctorat, Université d'Orléans. France. p. 23.

[5] - CNUCED (2011) « Evolution récentes des principaux marchés de produits de base : tendances et contraintes », Réunion d'experts pluriannuelle sur les produits de base et le développement. 21 Janvier. TD/B/C.I/MEM-2/13.

[6]- OMC (2016) : Examen statistique du commerce mondiale, p 94.

[7]-كامل كاظم بشير الكناني (2008): الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 322.

[8]-للمزيد من التفاصيل حول سنوات التسعينيات يمكن الرجوع إلى ملخص تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDIسنة2009 ص12.

[9] - CNUCED(2002):Rapport sur le commerce et le développement. p. 66.

[10]- لورا داندريا تايسون (1998) من يسحق من؟ الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالية. ترجمة عبد الحميد محبوب. الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر.ص23.

[11]- ONUDI(2013) : Rapport sur le développement industriel, pp.216-219

[12]- يلماظ أكيوز(2006) الدول النامية والتجارة العالمية، الأداء والآفاق المستقبلية.تعريب السيد أحمد عبد الخالق.دار المريخ للنشر،السعودية، ص 144

[13]- Lafay, G. et Herzog, C. (1991)« La Création des Avantages Comparatifs dans les Activités de Haute Technologie». Revue D'Economie Industrielle N°55, 1er trimestre, pp.52-55.

[14]- OMC (2013) « Facteurs déterminant l'avenir du commerce mondial ». Rapport sur le commerce mondial. P.161.

[15] - Arzmanyan, L. (2011) «Innovation dans les firmes multinationales, une revue de la littérature ». 2ème colloque Franco- tchèque, trends in international Business. Co-organisé par l'université Dean moulin Lyon 3 et l'université d'économie de Prague, Lyon, Publié dans Trends in international Business , Lyon, France.

[16] - UNIDO (2013): The industrial competitiveness of Nations. UN, Vienna. Op.Cit. p.6.

[17]- تقرير التنافسية العربية (2012)، مرجع سابق.ص23.

[18]-ONS (Novembre2014) : collections Statistiques N° 188, statistiques économiques N° 75, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2013, p. 98.

[19] - Banque d'Algérie, Rapports : 2002-2007-2012, Annexes. http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

[20]- تم حسابها من معطيات صندوق النقد العربي (2015): التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ص378 و 380.

[21]- بيانات التجارة الخارجية على موقع الجمارك الجزائرية/www.douane.gov.dz

[22]القيمة المضافة للحسابات الاقتصادية، الأعداد609 (2000-2011)، 640 (2012)، 669(2013). -

[23]-Banque d'Algérie: Rapport Annuel 2015. Op.Cit. 37-39.

[24]- ONS (2012) : Annuaire statistique de l'Algérie. Vol N° 28, p.309-310.:للاطلاع على التفاصيل يمكن الرجوع إلى

-OMC : statistiques du commerce international, 2007, 2009, 2010, 2011, 2013 ,2014.

- UNIDO: Rapport sur le développement industriel, 2009, 2013, 2016, 2018.

- OMC (2017) : Examen statistique du commerce mondiale.